البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

تشرين الأول 2018

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (6 962)
فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo
البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويـــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	13
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	21
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	37

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.0% خلال النصف الأول من عام 2018، وذلك مقابل نمو نسبته 2.4% خلال نفس الفترة من عام 2017. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال التسعة شهور الأولى من عام 2018 بنسبة 4.6%، بالمقارنة مع نمو نسبته 3.3% خلال نفس الفترة من عام 2017. فيما ارتفع معدل البطالة خلال الربع الثاني من عام 2018 ليصل الى 18.7% من إجمالي القوة العاملة مقابل 18.0% خلال نفس الربع من عام 2017.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية شهر أيلول من عام 2018 ما مقداره 12,474.6 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 6.8 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر أيلول من عام 2018 ما مقداره 33,390.9 مليون دينار، مقابل 32,957.6 مليون دينار في نهاية عام 2017.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر أيلول من عام 2018 ما مقداره 25,884.1 مليون دينار، مقابل 24,736.8 مليون دينار في نهاية عام 2017.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر أيلول من عام 2018 ما مقداره 33,829.6 مليون دينار، مقابل 33,197.7 مليون دينار في نهاية عام 2017.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر أيلول من عام 2018 ما مقداره 1,975.6 نقطة، مقابل 2,126.8 نقطة في نهاية عام 2017.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، بمقدار 782.3 مليون دينار (4.1% من GDP) خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2018، بالمقارنة مع عجز مقداره 648.5 مليون دينار (3.4% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2017. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع رصيد إجمالي الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية شهر آب من عام 2018 عن مستواه في نهاية عام 2017 بمقدار 1,236.1 مليون دينار، ليصل إلى 16,638.2 مليون دينار (56.1% من GDP). وفي المقابل، انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 141.4 مليون دينار، ليصل إلى 11,725.8 مليون دينار (39.5% من GDP). وبناءً عليه، ارتفعت نسبة إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) إلى GDP لتصل الى 95.6% في نهاية شهر آب من عام 2018، مقابل ما نسبته 94.3% في نهاية عام 2017.

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2018 بنسبة 2.9% لتبلغ 3,555.1 مليون دينار، في حين انخفضت المستوردات بنسبة 1.3% لتبلغ 9,414.1 مليون دينار. وتبعاً لذلك، انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 3.7% ليصل إلى 5,859.0 مليون دينار مقارنة مع نفس الفترة من عام 2017. وتشير البيانات الأولية خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 إلى ارتفاع مقبوضات السفر بنسبة 12.4% وانخفاض مدفوعاته بنسبة 1.5% مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2017. في حين سجل إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 انخفاضاً بنسبة 1.4% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2017. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام 2018 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 1,456.9 مليون دينار (10.4% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 1,724.5 مليون دينار (12.8% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2017. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليصل إلى 11.4% من GDP خلال النصف الأول من عام 2018 مقارنة مع 14.2% من GDP خلال النصف الأول من عام 2017. فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 381.6 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2018 مقارنة مع 875.0 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2017. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية النصف الأول من عام 2018 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 31,069.3 مليون دينار وذلك مقارنة مع 29,350.3 مليون دينار في نهاية عام 2017.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية شهر أيلول من عام 2018 ما مقداره 12,474.6 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 6.8 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر أيلول من عام 2018 ما مقداره 33,390.9 مليون دينار، مقابل 32,957.6 مليون دينار في نهاية عام 2017.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر أيلول من عام 2018 ما مقداره 25,884.1 مليون دينار، مقابل 24,736.8 مليون دينار في نهاية عام 2017.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر أيلول من عام 2018 ما مقداره 33,829.6 مليون دينار، مقابل 33,197.7 مليون دينار في نهاية عام 2017.
- ارتفعت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر أيلول من عام 2018، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2017. في المقابل، انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر أيلول من عام 2018، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2017.

- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر أيلول من عام 2018 ما مقداره 1,975.6 نقطة، مقابل 2,126.8 نقطة في نهاية عام 2017. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر أيلول من عام 2018 ما مقداره 16,536.3 مليون دينار، مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2017 والبالغ 16,962.6 مليون دينار.

أهم المؤشـرات النقديــة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

نهاية أيلول			
2018	**2017**		**2017**
US$ 12,474.6 -13.3%	US$ 12,737.9 -12.2%	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US$ 14,391.8 -0.7%
33,390.9 1.3%	32,618.9 -0.8%	السيولة المحلية	32,957.6 0.2%
25,884.1 4.6%	24,403.2 6.5%	التسهيلات الائتمانية	24,736.8 8.0%
22,753.0 4.6%	21,447.4 7.8%	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	21,747.1 9.3%
33,829.6 1.9%	32,748.2 -0.5%	إجمالي ودائع العملاء	33,197.7 0.9%
25,686.3 0.2%	25,495.4 -1.8%	ودائع بالدينار	25,642.2 -1.3%
8,143.3 7.8%	7,252.8 4.6%	ودائع بالعملات الأجنبية	7,555.5 9.0%
27,101.7 0.7%	26,682.4 -1.0%	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	26,916.3 -0.1%
21,048.6 -1.0%	21,334.6 -1.1%	ودائع بالدينار	21,258.2 -1.5%
6,053.1 7.0%	5,347.8 -0.6%	ودائع بالعملات الأجنبية	5,658.1 5.2%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.
المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية شهر أيلول من عام 2018 ما مقداره 12,474.6 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 6.8 شهراً.

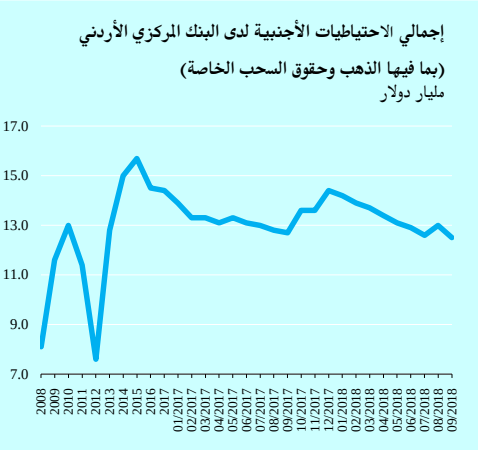

السيولة المحلية (M2)

- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر أيلول من عام 2018 ما مقداره 33.4 مليار دينار، مقابل 33.0 مليار دينار في نهاية عام 2017.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر أيلول من عام 2018 مع نهاية عام 2017، يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيــولــة**

  - بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية شهر أيلول من عام 2018 ما مقداره 29.0 مليار دينار، بالمقارنة مع 28.2 مليار دينار في نهاية نفس الشهر من العام السابق، و28.6 مليار دينار في نهاية عام 2017.

- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية شهر أيلول من عام 2018 ما مقداره 4.4 مليار دينار، محافظاً على مستواه المسجل في نفس الشهر من العام السابق، و4.3 مليار دينار في نهاية عام 2017.

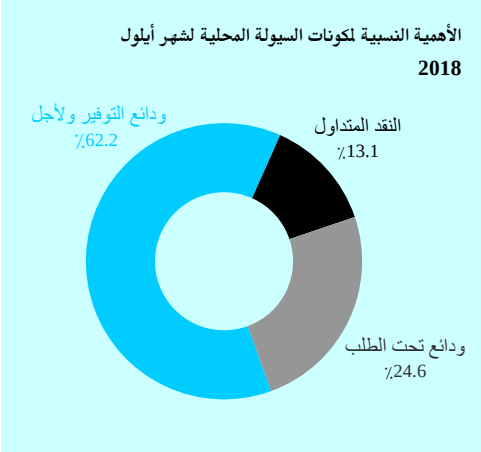

● العـوامل المـؤثـرة على السيولــة المحليــة

- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر أيلول من عام 2018 ما مقداره 26.1 مليار دينار، بالمقارنة مع رصيد مقداره 25.0 مليار دينار في نهاية نفس الشهر من العام السابق، و23.8 مليار دينار في نهاية عام 2017.

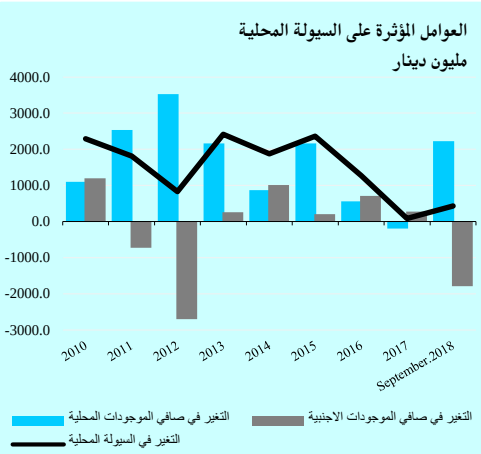

- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر أيلول من عام 2018 ما مقداره 7.3 مليار دينار، بالمقارنة مع رصيد مقداره 7.6 مليار دينار في نهاية نفس الشهر من العام السابق، و9.1 مليار دينار في نهاية عام 2017، وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر أيلول من عام 2018 ما مقداره 8.8 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
مليون دينار

2017		نهاية أيلول 2017	نهاية أيلول 2018
9,122.6	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**7,590.1**	**7,333.6**
10,260.0	البنك المركزي	8,962.9	8,809.6
-1,137.4	البنوك المرخصة	-1,372.8	-1,476.0
23,835.0	**الموجودات المحلية (صافي)**	**25,028.8**	**26,057.3**
-5,398.5	البنك المركزي، منها:	-4,102.4	-3,911.6
653.1	الديون على القطاع العام (صافي)	1,120.8	810.6
-6,074.5	أخرى (صافي*)	-5,246.1	-4,745.0
29,233.6	البنوك المرخصة	29,131.2	29,968.8
9,336.7	الديون على القطاع العام (صافي)	9,929.0	10,240.5
22,502.9	الديون على القطاع الخاص	22,178.6	23,485.3
-2,606.0	أخرى (صافي)	-2,976.3	-3,757.0
32,957.6	**السيولة المحلية (M2)**	**32,618.9**	**33,390.9**
4,326.5	**النقد المتداول**	**4,383.8**	**4,384.1**
28,631.1	**الودائع، منها:**	**28,235.1**	**29,006.8**
5,696.5	بالعملات الأجنبية	5,387.3	6,118.9

*: تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.
المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي بتاريخ 1 تشرين الأول 2018 برفع أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بواقع 25 نقطة أساس لتصبح كما يلي:
- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 4.50%.
- سعر إعادة الخصم: 5.50%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 5.25%.
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 3.75%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 4.50%.
- سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 4.50%.

ويأتي هذا القرار في ضوء تطورات أسعار الفائدة في السوق الإقليمية والدولية وانسجاماً مع سياسة البنك المركزي الرامية إلى تعزيز اركان الاستقرار النقدي والمصرفي وضمان تنافسية الادوات المحررة بالدينار الاردني.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة نسبة مئوية

2017		أيلول 2017	أيلول 2018
4.00	سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي	3.75	4.25
5.00	إعادة الخصم	4.75	5.25
4.75	اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة)	4.50	5.00
3.00	نافذة الإيداع لليلة واحدة	2.75	3.50
4.00	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر	3.75	4.25
4.00	أسعار الفائدة على شهادات الايداع لأجل اسبوع	3.75	4.25

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

أسعار الفائدة على الودائع:

- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر أيلول 2018 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 4.57%، ليرتفع بذلك بمقدار 77 نقطة أساس عن نهاية عام 2017.

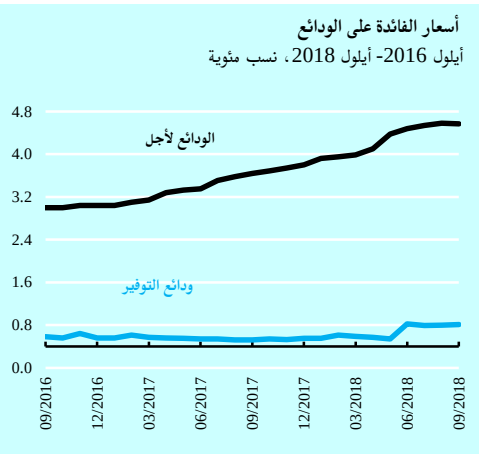

- ودائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر أيلول 2018 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.81%، ليرتفع بذلك بمقدار 26 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017.
- ودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر أيلول 2018 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.39%، ليسجل بذلك ارتفاعاً بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017.

أسعار الفائدة على التسهيلات:

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر أيلول 2018 بمقدار 17 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.27%، لينخفض بذلك بمقدار 50 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017.
- الكمبيالات والأسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر أيلول 2018 بمقدار 35 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.67%، لينخفض بذلك بمقدار 56 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017.

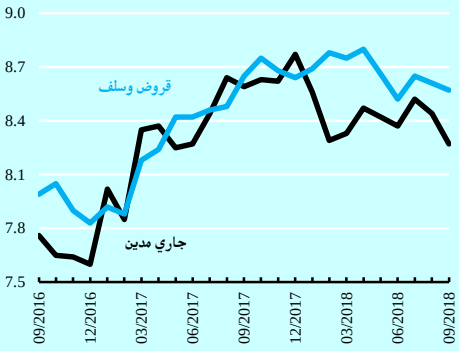

أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة (%)

2017		أيلول 2017	أيلول 2018	التغير/ نقطة أساس
	الودائع			
0.34	تحت الطلب	0.26	0.39	5
0.55	توفير	0.52	0.81	26
3.80	لأجل	3.64	4.57	77
	التسهيلات الائتمانية			
10.23	كمبيالات وأسناد مخصومة	9.70	9.67	-56
8.64	قروض وسلف	8.65	8.57	-7
8.77	جاري مدين	8.59	8.27	-50
8.83	الإقراض لأفضل العملاء	8.75	9.45	62

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر أيلول 2018 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.57%، لينخفض بذلك بمقدار 7 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر أيلول 2018 ما نسبته 9.45%، ليحافظ على مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، ومرتفعاً بمقدار 62 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر أيلول من عام 2018 بما مقداره 1,147.3 مليون دينار، أو ما نسبته 4.6%، عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 1,497.4 مليون دينار 6.5% خلال الفترة المماثلة من عام 2017.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر أيلول من عام 2018، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 1,005.9 مليون دينار (4.6%)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 132.8 مليون دينار (26.5%)، والمؤسسات العامة بمقدار 41.5 مليون دينار (11.6%)، والمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 5.1 مليون دينار (30.0%). في المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 38.0 مليون دينار (1.8%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2017.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر أيلول من عام 2018 ما مقداره 33,829.6 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 631.9 مليون دينار (1.9%) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017، وذلك مقابل انخفاض بلغ 151.8 مليون دينار (0.5%) خلال الفترة المماثلة من عام 2017.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر أيلول من عام 2018 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 25.7 مليار دينار و8.1 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع 25.5 مليار دينار للودائع بالدينار و7.3 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية كما في نهاية شهر أيلول من عام 2017. أما في نهاية عام 2017، فقد بلغ رصيد الودائع بالدينار ما مقداره 25.6 مليار دينار و7.6 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال التسعة شهور الأولى من عام 2018 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2017. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

حجم التداول:

بلغ حجم التداول خلال شهر أيلول حوالي 84.0 مليون دينار، منخفضاً بمقدار 107.6 مليون دينار (56.1%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض قدره 53.9 مليون دينار (38.5%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 1,162.3 مليون دينار، مسجلاً بذلك انخفاضاً بمقدار 1,416.0 مليون دينار عن مستواه المسجل خلال نفس الفترة من عام 2017.

عـــدد الأسهـــم:

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال شهر أيلول 2018 بمقدار 6.5 مليون سهم (8.7%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 80.7 مليون سهم، بالمقارنة مع انخفاض قدره 34.1 مليون سهم (28.6%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 831.6 مليون سهم، بالمقارنة مع 1,409.7 مليون سهم خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر أيلول 2018 انخفاضاً قدره 10.2 نقطة (0.5%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 1,975.6 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض بلغ 35.7 نقطة (1.7%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2017، فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 151.2 نقطة (7.1%)، مقابل انخفاض قدره 48.8 نقطة (2.2%) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من قطاع الصناعة بمقدار 247.6 نقطة (11.1%)، والقطاع المالي بمقدار 173.6 نقطة (6.0%)، وقطاع الخدمات بمقدار 98.5 نقطة (6.8%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2017.

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة

أيلول			
2018	2017		2017
1,975.6	**2,121.5**	**الرقم القياسي العام**	**2,126.8**
2,707.9	2,877.5	القطاع المالي	**2,881.5**
1,981.9	2,115.6	قطاع الصناعة	**2,229.5**
1,351.1	1,502.6	قطاع الخدمات	**1,449.7**

المصدر: بورصة عمان.

القيمــة السوقيــة للأسهــم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر أيلول 2018 ما مقداره 16.5 مليار دينار، منخفضة بمقدار 59.4 مليون دينار (0.4%) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض بلغ 197.8 مليون دينار (1.2%) خلال نفس الشهر من عام 2017. أما بالمقارنة مع مستواها المسجل في نهاية عام 2017، فقد انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 426.2 مليون دينار (2.6%)، مقارنة مع انخفاض قدره 434.9 مليون دينار (2.5%) خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

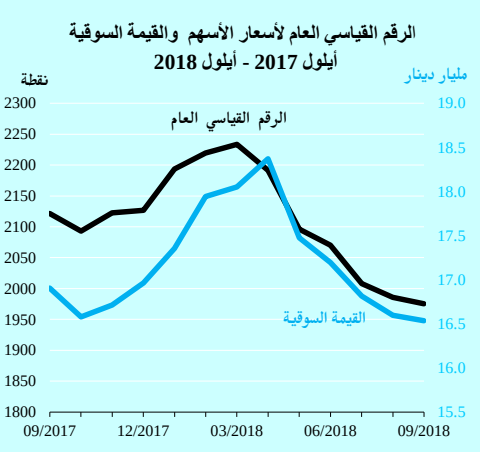

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر أيلول 2018 تدفقاً موجباً بلغ 5.3 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 1.1 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2017. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر أيلول 2018 ما قيمته 17.8 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 12.4 مليون دينار. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً موجباً بلغ 33.2 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب بلغ 339.9 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2017.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

أيلول			
2018	2017		2017
84.0	86.2	حجم التداول	2,926.2
4.2	5.1	معدل التداول اليومي	11.8
16,536.3	16,904.5	القيمة السوقية	16,962.6
80.7	85.1	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	1,716.7
5.3	-1.1	صافي استثمار غير الأردنيين	-334.3
17.8	11.7	شراء	995.0
12.4	12.8	بيع	1,329.2

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الثاني من عام 2018 بنسبة 2.1%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.3% خلال ذات الربع من عام 2017. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 3.9% خلال الربع الثاني من عام 2018 مقابل نمو نسبته 3.5% خلال ذات الربع من عام 2017.

- وعليه، نما GDP بأسعار السوق الثابتة خلال النصف الأول من عام 2018 بنسبة 2.0% مقابل نمو نسبته 2.4% خلال نفس الفترة من العام السابق، فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 3.9% خلال النصف الأول من عام 2018 محافظاً بذلك على نفس معدل النمو المسجل خلال الفترة المقابلة من عام 2017.

- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال التسعة شهور الأولى من عام 2018 بنسبة 4.6%، مقابل نمو نسبته 3.3% خلال نفس الفترة من عام 2017.

- ارتفع معدل البطالة خلال الربع الثاني من عام 2018 ليصل الى 18.7% (16.6% للذكور و26.8% للإناث)، وذلك مقابل 18.0% (13.4% للذكور و33.9% للإناث) خلال نفس الربع من عام 2017. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 42.1%) و 20-24 سنة (بواقع 37.7%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

على الرغم من استمرار الاضطرابات السياسية والاجتماعية في المنطقة، خاصة في سوريا والعراق، والتي أثرت بشكل كبير على أداء العديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المملكة، سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من عام 2018 نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 2.0% وذلك مقابل نمو نسبته 2.4% خلال نفس الفترة من عام 2017. ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي شهد نمواً بنسبة 1.2%)، فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.1% خلال النصف الأول من عام 2018، مقارنة مع نمو نسبته 2.6% خلال نفس الفترة من عام 2017. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 3.9% محافظاً على نفس معدل النمو المسجل خلال ذات الفترة من عام 2017، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 1.9% خلال النصف الأول من عام 2018. يجدر بالذكر أن دائرة الإحصاءات قامت بإعداد ونشر التقديرات الربعية للناتج المحلي الإجمالي لعام 2017 والفترة المتاحة من عام 2018 وفقاً لمنهجية جديدة تضمنت الانتقال إلى نظام الحسابات القومية SNA 2008، وكذلك تعديل سنة الأساس لتصبح 2016 بدلاً من عام 1994.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2016-2018

نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً
2016					
GDP بالأسعار الثابتة	2.3	1.9	1.8	2.0	**2.0**
GDP بالأسعار الجارية	3.8	3.2	2.6	2.7	**3.0**
***2017**					
GDP بالأسعار الثابتة	2.5	2.3	1.9	1.9	**2.1**
GDP بالأسعار الجارية	4.3	3.5	4.0	3.7	**3.9**
***2018**					
GDP بالأسعار الثابتة	1.9	2.1	-	-	-
GDP بالأسعار الجارية	4.0	3.9	-	-	-

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.
* وفقاً للمنهجية الجديدة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق 2016-2018

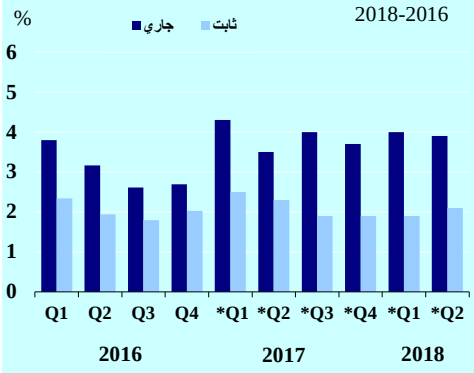

* وفقا للمنهجية الجديدة

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي الحقيقي خلال النصف الأول من عام 2018 العقارات (0.4 نقطة مئوية)، و"خدمات المال والتأمين" (0.3 نقطة مئوية)، و"الخدمات الاجتماعية والشخصية " (0.3 نقطة مئوية)، و"النقل والاتصالات" (0.3 نقطة مئوية)، والزراعة (0.2 نقطة مئوية). وقد شكّلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 75.0% من النمو الحقيقي المسجل خلال النصف الأول من عام 2018.

وشهدت القطاعات الاقتصادية خلال النصف الأول من عام 2018 تفاوتاً واضحاً في أدائها؛ ففي الوقت الذي تحسن فيه أداء قطاعات "النقل والتخزين والاتصالات"، و"خدمات اجتماعية وشخصية "، و"الصناعات التحويلية"، و"المطاعم والفنادق"، شهدت قطاعات "الزراعة" و"الصناعات الاستخراجية"، و"الكهرباء والمياه"، و"تجارة الجملة والتجزئة"، و"الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح"، و"العقارات"، تباطؤاً في أدائها، بينما شهد قطاع الإنشاءات تراجعاً في أدائه.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة*.

القطاعات	معدل النمو النصف الأول		المساهمة في النمو (نقطة مئوية) النصف الأول
	2017	2018	2018
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.4	2.0	2.0
الزراعة	5.6	3.4	0.2
الصناعات الاستخراجية	24.5	1.9	-
الصناعات التحويلية	1.1	1.3	0.2
الكهرباء والمياه	3.1	2.3	-
الإنشاءات	-0.5	-0.2	-
تجارة الجملة والتجزئة	1.4	1.2	0.1
المطاعم والفنادق	1.2	1.3	-
النقل والتخزين والاتصالات	1.8	3.1	0.3
الخدمات المالية	4.3	3.9	0.3
العقارات	2.7	2.6	0.4
خدمات اجتماعية وشخصية	4.0	4.1	0.3
منتجو الخدمات الحكومية	1.2	1.2	0.2
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	4.4	2.9	-
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.
- : اقل من 0.1 نقطة مئوية.
*: وفقاً للمنهجية الجديدة.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية خلال الفترة المتوفرة من عام 2018 تفاوتاً في أدائها. ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمواً، مثل الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية (12.7%)، وعدد المسافرين على متن الملكية الأردنية (4.1%)، والرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية (2.2%)، أظهر عدد آخر من هذه المؤشرات تراجعاً، أبرزها حجم التداول في سوق العقار (12.5%)، والرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية (7.6%). ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية خلال الفترة المتاحة من عام 2018 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2017:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2017	المؤشـــر	2017	الفترة المتاحة	2018
4.5	**المساحات المرخصة للبناء**	9.6	كانون الثاني- آب	-11.7
-2.4	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية**	-4.1		-7.6
-4.9	المنتجات الغذائية	-5.7		-19.7
-3.1	منتجات التبغ	-16.9		1.2
-7.3	منتجات نفطية مكررة	-3.3		-19.0
-6.3	صنع الملابس	6.6		-14.6
1.9	صنع منتجات المعادن اللافلزية	-3.5		5.4
0.3	المنتجات الكيميائية	-12.7		33.0
13.4	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية**	17.6		2.2
-13.8	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	-13.5		-4.3
13.6	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	18.0		2.2
6.9	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	4.8	كانون الثاني- أيلول	4.1
8.4	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	5.1		12.7
7.3	**عدد المغادرين**	7.2		5.0
-14.1	**حجم التداول في سوق العقار**	-14.1	كانون الثاني- تشرين الأول	-12.5

*: احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

الأسعـــار

ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، ليسجل تضخماً نسبته 4.6% خلال التسعة شهور الأولى من عام 2018، بالمقارنة مع نمو نسبته 3.3% خلال نفس الفترة من عام 2017. ويُعزى هذا الارتفاع، بشكلٍ أساسي، إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسعار المحلية، بالإضافة إلى حزمة الإجراءات السعرية والضريبية التي اتخذتها الحكومة والتي كان من أبرزها تحرير أسعار الخبز، ورفع الضريبة العامة على المبيعات لتصبح 10% على بعض السلع المعفاة والخاضعة إلى نسبة الصفر و4%. ومن أبرز المجموعات والبنود التي شهدت ارتفاعاً في أسعارها خلال التسعة شهور الأولى من عام 2018:

- بند "الحبوب ومنتجاتها" والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 20.2%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 0.3% خلال الفترة المماثلة من عام 2017، وذلك نتيجه لقرار الحكومة القاضي بتحرير أسعار الخبز وتوجيه الدعم لمستحقيه.

معدل التضخم خلال التسعة شهور الأولى للأعوام (2010-2018)

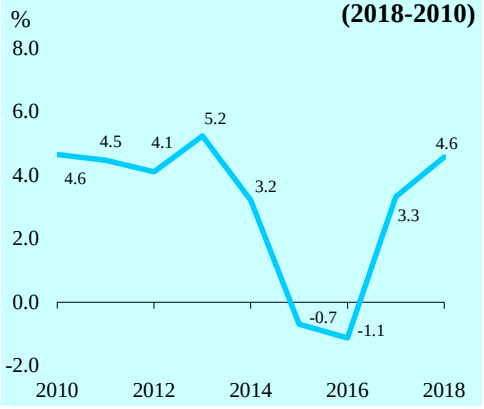

معدل التضخم خلال التسعة شهور الأولى لعامي 2017 - 2018

مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	معدل التضخم Jan-Sep		المساهمة في التضخم (نقطة مئوية) Jan-Sep	
		2017	2018	2017	2018
جميع المواد	100.0	3.3	4.6	3.3	4.6
1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية	33.4	-0.8	3.0	-0.3	0.9
الغذاء	30.5	-1.0	3.1	-0.3	0.9
الحبوب ومنتجاتها	5.0	-0.3	20.2	0.0	0.8
اللحوم والدواجن	8.2	-6.6	1.4	-0.5	0.1
الألبان ومنتجاتها والبيض	4.2	0.0	0.4	0.0	0.0
الزيوت والدهون	1.9	3.2	4.7	0.1	0.1
الفواكه والمكسرات	2.7	-3.3	0.3	-0.1	0.0
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.9	5.1	-5.0	0.2	-0.2
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	4.4	8.2	14.9	0.4	0.7
3) الملابس والأحذية	3.5	-2.2	-1.7	-0.1	-0.1
4) المساكن، منها:	21.9	2.8	3.6	0.6	0.8
الإيجارات	15.6	2.4	2.8	0.4	0.5
الوقود والإنارة	4.8	2.8	8.2	0.1	0.3
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	4.2	1.5	1.9	0.1	0.1
6) الصحة	2.2	8.5	6.9	0.2	0.2
7) النقل	13.6	13.5	10.7	1.7	1.5
8) الاتصالات	3.5	1.7	0.2	0.0	0.0
9) الثقافة والترفيه	2.3	8.8	2.3	0.2	0.1
10) التعليم	5.4	3.4	2.6	0.2	0.1
11) المطاعم والفنادق	1.8	0.1	7.1	0.0	0.1
12) السلع والخدمات الأخرى	3.7	6.9	2.1	0.3	0.1

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- بند "التبغ والسجائر" والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 15.0%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 8.3% خلال التسعة شهور الأولى من عام 2017، وذلك نتيجةً لقرار الحكومة برفع الضريبة الخاصة على السجائر بمقدار 20 قرش على كل علبة سجائر مطروحة للاستهلاك المحلي وحسب سعر البيع للمستهلك في شهر كانون الثاني 2018.
- مجموعة "المساكن" والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 3.6%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.8% خلال التسعة شهور الأولى من عام 2017. ويُعزى هذا الارتفاع، بشكل رئيسي، إلى ارتفاع أسعار بند "الإيجارات" بنسبة 2.8% مقابل ارتفاع نسبته 2.4% خلال التسعة شهور الأولى من عام 2017، وارتفاع أسعار بند "الوقود والإنارة " بنسبة 8.2% مقابل ارتفاع نسبتة 2.8%.
- مجموعة "النقل" والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 10.7%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 13.5% خلال التسعة شهور الأولى من عام 2017. ويعزى هذا الارتفاع، في جانب منه، إلى رفع أجور النقل العام بنسبة 10% في شهر شباط 2018.

وقد ساهمت هذه المجموعات والبنود مجتمعة برفع معدل التضخم خلال التسعة شهور الأولى من عام 2018 بمقدار 3.9 نقطة مئوية، بالمقارنة مع مساهمة بمقدار 2.7 نقطة مئوية خلال نفس الفترة من عام 2017.

وفي المقابل، شهدت مجموعات وبنود أخرى تراجعاً في أسعارها، ومن أبرزها "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (5.0%)، و"الملابس والأحذية" (1.7%).

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر أيلول 2018، فقد شهد تراجعاً بالمقارنة مع مستواه في الشهر السابق (آب 2018) بنسبة 0.2%. ويأتي ذلك محصلة لتراجع أسعار عدد من المجموعات والبنود، من أبرزها "اللحوم والدواجن" (3.7%) و"الخضراوات والبقول الجافة والمعلبة" (2.0%)، و"السكر ومنتجاته" (0.3%)، وارتفاع أسعار عدد من البنود، أبرزها "الفواكه والمكسرات" (1.3%)، و"التعليم" (1.5%).

معدل التضخم الشهري
(ايلول 2017 - ايلول 2018)

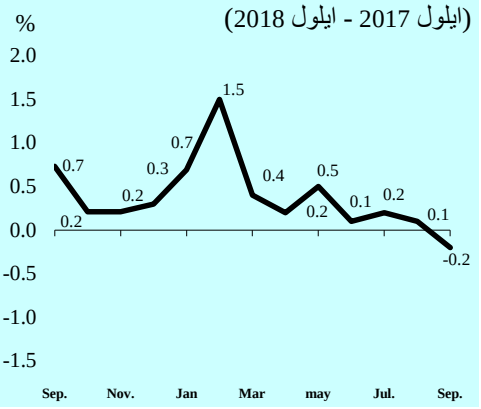

سوق العمل

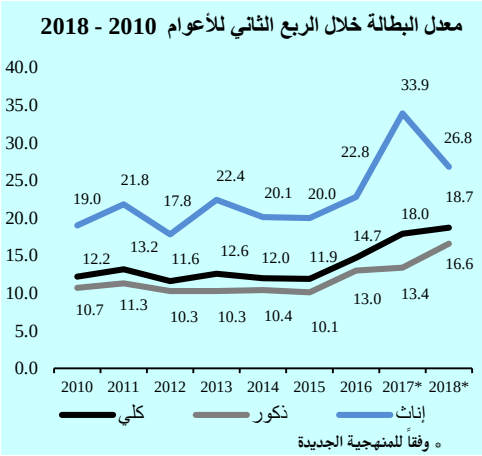

- بلغ معدل البطالة ما نسبته 18.7% (16.6% للذكور و26.8% للإناث) خلال الربع الثاني من عام 2018، وذلك مقابل 18.0% (13.4% للذكور و33.9% للإناث) خلال نفس الربع من عام 2017.
- ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سجل اعلى معدل بطالة خلال الربع الثاني من عام 2018 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 42.1%) و20-24 سنة (بواقع 37.7%).
- وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 23.5% خلال الربع الثاني من عام 2018.
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة الى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 35.7% (55.3% للذكور و15.3% للإناث)، بالمقارنة مع 38.8% (59.4% للذكور و17.7% للإناث) خلال نفس الربع من عام 2017.
- بلغت نسبة المشتغلين الى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 29.0%.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 782.3 مليون دينار (4.1% من GDP) خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2018، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 648.5 مليون دينار (3.4% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2017. وفي حال استثناء المنح الخارجية (190.7 مليون دينار)، يصل عجز الموازنة العامة إلى ما مقداره 973.0 مليون دينار (5.0% من GDP)، مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 807.3 مليون دينار (4.2% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2017.
- ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية شهر آب من عام 2018 عن مستواه في نهاية عام 2017 بمقدار 1,236.1 مليون دينار، ليصل إلى 16,638.2 مليون دينار (56.1% من GDP).
- انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شهر آب من عام 2018 عن مستواه في نهاية عام 2017 بمقدار 141.4 مليون دينار، ليصل إلى 11,725.8 مليون دينار (39.5% من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) بمقدار 1,094.7 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 28,364.0 مليون دينار (95.6% من GDP) في نهاية شهر آب من عام 2018، مقابل 27,269.3 مليون دينار (94.3% من GDP) في نهاية عام 2017.
- انخفضت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي في نهاية شهر آب من هذا العام بمقدار 518.3 مليون دينار عن مستواها في نهاية عام 2017، لتصل إلى 1,315.2 مليون دينار.
- وبناءً على التطورات السابقة، ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية شهر آب من عام 2018 عن مستواه في نهاية عام 2017 بمقدار 1,754.5 مليون دينار، ليصل إلى 15,323.1 مليون دينار (51.6% من GDP). كما ارتفع صافي الدين العام بمقدار 1,613.1 مليون دينار، ليصل إلى 27,048.9 مليون دينار (91.2% من GDP).

أداء الموازنة العامة خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2018 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2017:

الإيرادات العامة

انخفضت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر آب من عام 2018 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 بمقدار 13.2 مليون دينار، أو ما نسبته 2.4%، لتصل إلى 531.8 مليون دينار. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2018، فقد ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 77.6 مليون دينار، أو ما نسبته 1.7%، عن مستواها خلال نفس الفترة من العام الماضي لتصل الى 4,723.2 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 45.7 مليون دينار، وارتفاع المنح الخارجية بمقدار 31.9 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2018

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	آب		معدل النمو	كانون الثاني-آب		معدل النمو
	2017	2018		2017	2018	
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**545.0**	**531.8**	**-2.4**	**4,645.6**	**4,723.2**	**1.7**
الإيرادات المحلية، منها:	520.3	478.2	-8.1	4,486.8	4,532.5	1.0
الإيرادات الضريبية، منها:	344.6	325.3	-5.6	3,005.4	3,035.2	1.0
ضريبة المبيعات	274.2	262.4	-4.3	1,927.9	2,001.9	3.8
الإيرادات الأخرى	174.7	152.0	-13.0	1,473.8	1,490.2	1.1
المنح الخارجية	24.7	53.6	117.0	158.8	190.7	20.1
إجمالي الإنفاق، منها:	**653.8**	**654.4**	**0.1**	**5,294.1**	**5,505.5**	**4.0**
النفقات الرأسمالية	63.9	39.0	-39.0	604.6	504.8	-16.5
العجز/ الوفر المالي بعد المنح	**-108.7**	**-122.6**	-	**-648.5**	**-782.3**	-
العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج	-	-	-	**-3.4**	**-4.1**	-

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2018 بمقدار 45.7 مليون دينار، أو ما نسبته 1.0%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2017 لتصل إلى 4,532.5 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع كل من الإيرادات الضريبية بمقدار 29.8 مليون دينار، والإيرادات الأخرى بمقدار 16.4 مليون دينار، وانخفاض الاقتطاعات التقاعدية بمقدار 0.5 مليون دينار.

هيكل الايرادات الضريبية

(2017-2013) والثمانية شهور الاولى من عام 2018

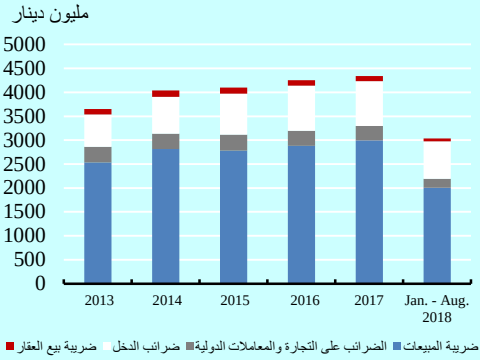

● الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2018 بمقدار 29.8 مليون دينار، أو ما نسبته 1.0%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2017 لتصل إلى 3,035.2 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 67.0% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 74.0 مليون دينار، أو ما نسبته 3.8%، لتبلغ 2,001.9 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 66.0% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، نتيجة لارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 61.7 مليون دينار، وعلى القطاع التجاري بمقدار 47.1 مليون دينار، وعلى الخدمات بمقدار 22.9 مليون دينار. وفي المقابل، انخفضت حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 57.7 مليون دينار.

- انخفضت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 14.7 مليون دينار، أو ما نسبته 1.9%، لتصل إلى 779.4 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 25.7% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الانخفاض، بشكل أساس، محصلة لانخفاض حصيلة ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 16.4 مليون دينار، أو ما نسبته 11.6% لتصل إلى 125.2 مليون دينار، وارتفاع حصيلة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 1.7 مليون دينار، أو ما نسبته 0.3%، نتيجة ارتفاع أرباح الشركات المدرجة في بورصة عمان بنسبة 23.0% خلال النصف الأول من العام الحالي، مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2017. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى ما نسبته 83.9% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 654.2 مليون دينار.

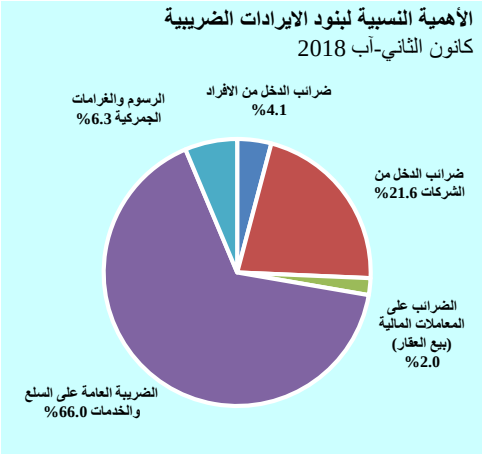

- انخفضت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية، متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية، بمقدار 19.9 مليون دينار، أو ما نسبته 9.4%، لتصل إلى 192.1 مليون دينار.
- انخفضت حصيلة الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 9.6 مليون دينار، أو ما نسبته 13.4%، لتصل إلى 61.8 مليون دينار.

- **الإيرادات غير الضريبية**

- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2018 بمقدار 16.4 مليون دينار، أو ما نسبته 1.1%، لتصل إلى 1,490.2 مليون دينار. وقد

جاء هذا الارتفاع محصلة لزيادة حصيلة الايرادات المختلفة بمقدار 55.6 مليون دينار لتبلغ 697.2 مليون دينار، وانخفاض إيرادات دخل الملكية بمقدار 23.5 مليون دينار، لتبلغ 194.5 مليون دينار (منها 180.3 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 194.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2017)، وانخفاض إيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 15.8 مليون دينار لتبلغ 598.5 مليون دينار.

- انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2018 بمقدار 0.5 مليون دينار، أو ما نسبته 6.6%، بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2017 لتصل إلى 7.1 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

ارتفعت المنح الخارجية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2018 بمقدار 31.9 مليون دينار، أو ما نسبته 20.1%، لتصل إلى 190.7 مليون دينار، مقابل 158.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2017.

■ إجمالي الإنفاق

ارتفعت النفقات العامة خلال شهر آب من عام 2018 بمقدار 0.6 مليون دينار، أو ما نسبته 0.1%، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017، لتبلغ 654.4 مليون دينار. كما ارتفعت النفقات العامة خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2018 بمقدار 211.4 مليون دينار، أو ما نسبته 4.0%، لتصل الى 5,505.5 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 6.6%، وانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 16.5%.

هيكل النفقات العامة

(2013-2017) والثمانية شهور الاولى من عام 2018

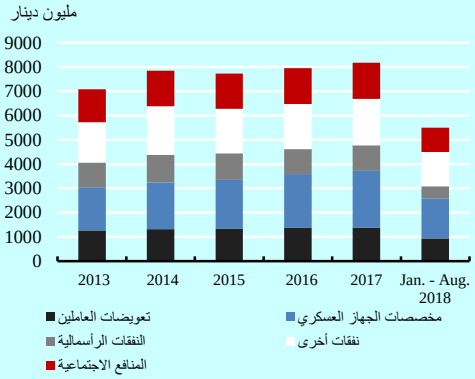

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2018 بمقدار 311.2 مليون دينار، أو ما نسبته 6.6%، لتصل إلى ما مقداره 5,000.7 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 90.8% من اجمالي الإنفاق. ونتيجة لارتفاع النفقات الجارية بنسبه تتجاوز نسبة ارتفاع الإيرادات المحلية، فقد انخفض مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية، ليصل إلى 90.6%، مقابل 95.7% خلال نفس الفترة من عام 2017. ويعزى ارتفاع النفقات الجارية الى ارتفاع معظم مكوناتها، كما يلي:

- ارتفاع بند مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 116.1 مليون دينار، ليصل إلى 1,646.6 مليون دينار.
- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 111.4 مليون دينار، ليبلغ 677.9 مليون دينار.

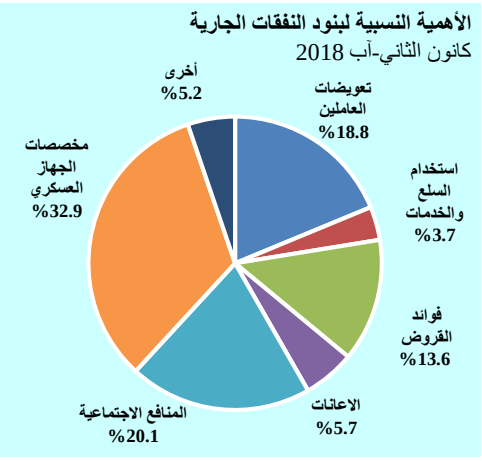

- ارتفاع بند الإعانات بمقدار 108.7 مليون دينار، ليبلغ 286.1 مليون دينار.
- ارتفاع بند المنافع الاجتماعية بمقدار 39.1 مليون دينار، ليصل إلى 1,006.9 مليون دينار.
- ارتفاع بند تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 8.7 مليون دينار، ليصل إلى 938.1 مليون دينار.
- وبالمقابل، انخفض بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 34.9 مليون دينار، ليبلغ 184.1 مليون دينار.

- **النفقات الرأسمالية**

انخفضت النفقات الرأسمالية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2018 بمقدار 99.8 مليون دينار، أو ما نسبته 16.5%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2017، لتصل إلى 504.8 مليون دينار.

العجز/ الوفر المالي

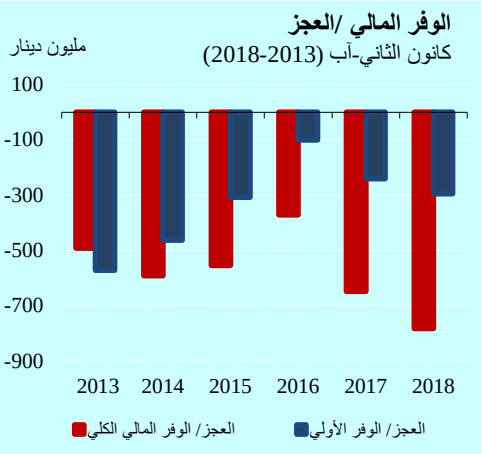

- ارتفع العجز الكلي للموازنة العامة، بعد المنح الخارجية، خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2018 بمقدار 133.8 مليون دينار، ليصل الى ما مقداره 782.3 مليون دينار، مقابل عجز مقداره 648.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2017. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة العجز إلى GDP لتصل الى نحو 4.1% مقابل عجز نسبته 3.4% خلال نفس الفترة من عام 2017. وباستبعاد المنح الخارجية، يرتفع العجز المالي الكلي للموازنة العامة إلى 973.0 مليون دينار (5.0% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 807.3 مليون دينار (4.2% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2017.
- سجلت الموازنة العامة عجزاً أولياً (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بلغ 295.1 مليون دينار (1.5% من GDP) خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2018، بالمقارنة مع عجز أولي مقداره 240.8 مليون دينار (1.2% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2017.

الدين العام

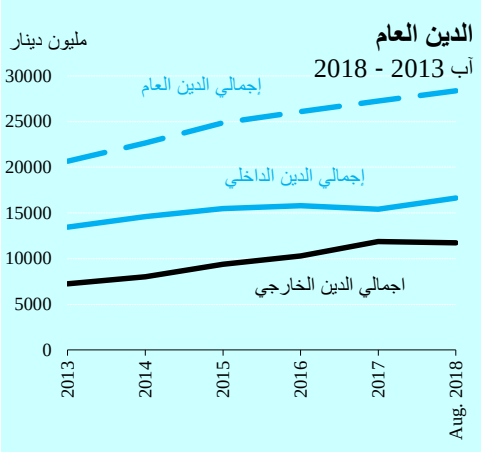

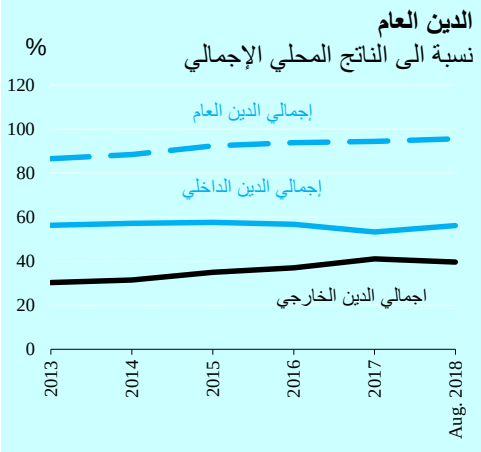

- ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (الموازنة العامة والمؤسسات المستقلة) في نهاية شهر آب من عام 2018 بمقدار 1,236.1 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2017، ليصل إلى 16,638.2 مليون دينار (56.1% من GDP مقابل 53.3% من GDP في نهاية العام الماضي). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 1,110.7 مليون دينار، وارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 125.4 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2017، ليصلا إلى 13,657.5 مليون دينار و2,980.7 مليون دينار، على الترتيب. وقد جاء ارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية ضمن الموازنة، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع رصيد سندات وأذونات الخزينة بمقدار 1,146.4 مليون دينار، مقارنة بمستواه المتحقق في نهاية عام 2017، ليبلغ 13,340.3 مليون دينار، وانخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية بمقدار 40.0 مليون دينار، مقارنة مع مستواه المتحقق في نهاية عام 2017، ليبلغ 311.7 مليون دينار. أمّا ارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة، فقد جاء محصلة لارتفاع رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 172.4 مليون دينار عن

مستواه المتحقق في نهاية عام 2017، ليبلغ 2,370.2 مليون دينار، وانخفاض رصيد سندات المؤسسات المستقلة بمقدار 47.0 مليون دينار، مقارنة بمستواه المتحقق في نهاية عام 2017، ليبلغ 610.5 مليون دينار.

- انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شهر آب من عام 2018 عن مستواه في نهاية عام 2017 بمقدار 141.4 مليون دينار، ليصل إلى 11,725.8 مليون دينار (39.5% من GDP مقابل 41.1% من GDP في نهاية العام الماضي). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن رصيد الدين العام الخارجي المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 70.4% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو وبنسبة 8.4%. كما شكل الدين المقيم بوحدة حقوق السحب الخاصة ما نسبته 6.9%، والين الياباني (6.3%)، والدينار الكويتي (5.6%).
- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر آب من عام 2018 بمقدار 1,094.7 مليون دينار، ليصل إلى نحو 28,364.0 مليون دينار (95.6% من GDP) مقابل 27,269.3 مليون دينار (94.3% من GDP) في نهاية عام 2017.
- وعلى صعيد آخر، انخفضت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي في نهاية شهر آب من عام 2018 بمقدار 518.3 مليون دينار مقارنة بمستواها في نهاية عام 2017، لتصل إلى 1,315.2 مليون دينار.
- وعليه، فقد ارتفع صافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة المركزية مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية شهر آب من عام 2018 عن مستواه في نهاية عام 2017 بمقدار 1,754.5 مليون دينار، ليبلغ 15,323.1 مليون دينار (51.6% من GDP مقابل 46.9% من GDP في نهاية العام الماضي). كما ارتفع صافي الدين العام بمقدار 1,613.1 مليون دينار ليبلغ 27,048.9 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 91.2% من GDP بالمقارنة مع ما نسبته 88.0% من GDP في نهاية عام 2017.

- وفيما يتعلق بخدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد ارتفعت خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2018 بمقدار 47.5 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2017، لتبلغ 810.8 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 554.7 مليون دينار، وفوائد بقيمة 256.1 مليون دينار).

الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2018

تشرين الثاني

- اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي بتثبيت أسعار المشتقات النفطية الرئيسة واسطوانة الغاز المنزلي، ورفع أسعار وقود الطائرات بأنواعه وزيت الوقود (1%) والاسفلت، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2018		معدل النمو %
		تشرين الأول	تشرين الثاني	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	825	825	0.0
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	1,060	1,060	0.0
البنزين الخالي من الرصاص 98	فلس/لتر	1,210	1,210	0.0
السولار	فلس/لتر	625	625	0.0
الكاز	فلس/لتر	625	625	0.0
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود (1%)	دينار/طن	451.2	479.8	6.3
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	497	515	3.6
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	502	520	3.6
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	517	535	3.5
الإسفلت	دينار/طن	446.2	476.5	6.8

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2018/11/1

أيلول

- قرر مجلس الوزراء إعفاء بعض السلع الغذائية الطازجة (خضار وفواكه) من الضريبة العامة على المبيعات، بعد أن كانت خاضعة لضريبة بنسبة 10%، بالإضافة إلى تخفيض نسبة الضريبة على مجموعة أخرى من المنتجات الزراعية من 10% الى 4%. كما قرر المجلس إعفاء مدخلات الإنتاج الزراعي من الضريبة العامة على المبيعات.

- أقر مجلس الوزراء صيغة معدلة لمشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة 2014، والذي تم سحبه في شهر حزيران 2018. ويهدف التعديل إلى إصلاح النظام الضريبي، وتحفيز النمو الاقتصادي والاستقرار المالي والتنمية وخلق فرص العمل في المحافظات، وتحقيق العدالة في توزيع العبء الضريبي من خلال تصاعدية الضريبة، ومحاربة التهرب الضريبي، والاعتداء على المال العام.
- قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تخفيض بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء ليصبح 22 فلساً بدلاً من 24 فلساً، ابتداءً من شهر تشرين الأول، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك 300 كيلو واط وما دون.

تموز

- قرر مجلس الوزراء تخفيض الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل جزئياً على الكهرباء (الهايبرد)، والتي لا تتجاوز سعة محركها 2500 cc، كما يلي:
  - تخفيض الضريبة الخاصة على سيارات الهايبرد، لتصبح كالتالي:
    - 30% اعتباراً من تاريخ 2018/7/1 حتى تاريخ 2018/12/31.
    - 35% اعتباراً من تاريخ 2019/1/1 حتى تاريخ 2019/12/31.
    - 40% اعتباراً من تاريخ 2020/1/1 حتى تاريخ 2020/12/31.
    - 45% اعتباراً من تاريخ 2021/1/1 حتى تاريخ 2021/12/31.
  - تخفيض الضريبة الخاصة المفروضة على سيارات الهايبرد التي تستبدل بالسيارات القديمة التي يتم شطبها، لتصبح على النحو التالي:
    - 12.5% اعتباراً من تاريخ 2018/7/1 حتى تاريخ 2018/12/31.
    - 20% اعتباراً من تاريخ 2019/1/1 حتى تاريخ 2019/12/31.
    - 25% اعتباراً من تاريخ 2020/1/1 حتى تاريخ 2020/12/31.
    - 30% اعتباراً من تاريخ 2021/1/1 حتى تاريخ 2021/12/31.
  - تعديل الضريبة الخاصة المفروضة على وزن السيارات لتصبح على النحو التالي:
    - 350 دينار على سيارات الركوب التي لا يتجاوز وزنها 1000 كغم.
    - 500 دينار على سيارات الركوب التي يتجاوز وزنها 1000 كغم ولا يزيد عن 1250 كغم.
    - 1000 دينار على سيارات الركوب التي يتجاوز وزنها 1250 كغم ولا يزيد عن 1500 كغم.
    - 1500 دينار على سيارات الركوب التي يتجاوز وزنها 1500 كغم.

- قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تعديل بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء ليصبح 24 فلساً بدلاً من 17 فلساً، ابتداءً من شهر تموز، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك 300 كيلو واط وما دون.
- قرر مجلس الوزراء استمرار العمل بالقرار المنتهي العمل به في نهاية عام 2017، والقاضي باقتطاع 10% من اجمالي الراتب الشهري لجميع العاملين في القطاع العام ممن تزيد رواتبهم الشهرية عن 2000 دينار، على ان يطبق فقط على رئيس الوزراء وأعضاء الفريق الوزاري، وذلك اعتباراً من 2018/7/1 وحتى نهاية العام الحالي.

حزيران

- قرر مجلس الوزراء سحب مشروع القانون المعدّل لقانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة 2014، وجاء هذا القرار انسجاماً مع التوجيهات الملكية التي تضمنها كتاب التكليف السامي، والذي شدد على ضرورة إجراء مراجعة شاملة للمنظومة الضريبية والعبء الضريبي بشكل متكامل.
- صدور الإرادة الملكية السامية بوقف العمل بقرار رفع أسعار المحروقات وزيادة بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء لشهر حزيران الجاري، والإبقاء عليها كما كانت في شهر أيار، وذلك للتخفيف من الأعباء الاقتصادية على المواطنين في شهر رمضان.

أيار

- قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تعديل بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء ليصبح 17 فلساً بدلاً من 15 فلساً، ابتداءً من شهر أيار، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك 300 كيلو واط وما دون.
- أقر مجلس الوزراء مشروع القانون المعدّل لقانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة 2014، والهادف الى معالجة التجنب والتهرب الضريبي، وتحسين الإدارة الضريبية، وتوسيع القاعدة الضريبية.

نيسان

- قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تعديل بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء ليصبح 15 فلساً بدلاً من 14 فلساً، ابتداءً من شهر نيسان، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك 300 كيلو واط وما دون.
- قرر مجلس الوزراء تخفيض التعريفة الجمركية على ورق الكتابة والطباعة من قياس A4، ليصبح 5% بدلاً من 10%.

آذار

- قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تعديل بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء ليصبح 14 فلساً بدلاً من 12 فلساً، ابتداءً من شهر آذار، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك 300 كيلو واط وما دون.
- قرر مجلس الوزراء اعفاء البنود الواردة في الجدول أدناه من ضريبة المبيعات، علماً بأنها كانت تخضع للضريبة بنسبة 5%:

الوصـف	رقم البند
فضة بجميع اشكالها	71
ذهب نصف مشغول	71
ماس غير مشـغول	71
ماس مشغول	71
حلي ومجوهرات واجزاؤها من ذهب	7113
مصنوعات صياغة واجزاءها من فضة ومعادن ثمينة اخرى	7114
مصنوعات من معادن عادية بقشرة من معادن اخرى ثمينة	7115
خدمات تصنيع وصياغة الذهب والحلي والمجوهرات	3691

شبـاط

- قررت هيئة تنظيم النقل البري رفع أجور النقل العام بنسبة 10% اعتباراً من تاريخ 2018/2/7. ويشمل القرار حافلات النقل العام وسيارات التاكسي والسرفيس العاملة على جميع الخطوط.
- قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تعديل بند فرق أسعار الوقود على فاتورة الكهرباء ليصبح 12 فلساً بدلاً من 4 فلسات، ابتداءً من شهر شباط، مع استمرار إعفاء الشريحة المنزلية التي يقل استهلاكها عن 300 كيلو واط شهرياً.
- قرر مجلس الوزراء إخضاع الكتب، والصحف والمجلات الدورية المطبوعة، وكتب الأطفال المصورة، وكتب الرسم والتلوين، الى ضريبة المبيعات بنسبة الصفر.

كانون الثاني

- اتخذ مجلس الوزراء عدداً من الإجراءات السعرية والضريبية، أبرزها:
  - تحديد سعر الطحين الموحد بـ 222 دينار للطن الواحد، وتحديد اسعار الخبز العربي دون تغليف في المخابز على النحو التالي:
    - الكماج الكبير 320 فلس/كيلو غرام.
    - الكماج الصغير 400 فلس/كيلو غرام.
    - الطابون او المشروح أو الورد أو المنقوش 350 فلس/كيلو غرام.

- رفع نسبة الضريبة العامة على المبيعات لتصبح 10% على السلع المعفاه والخاضعة إلى نسبة الصفر و 4%، مع الابقاء على بعض السلع الاساسية دون تغيير لتوفير الحماية الاجتماعية والاقتصادية لذوي الدخل المتدني والمتوسط.
- رفع الضريبة الخاصه على السجائر بمقدار 200 فلس على كل علبة مطروحة للاستهلاك المحلي، وفقاً لسعر البيع للمستهلك.
- عدم تجديد إعفاء مركبات الهايبرد، الذي بدأت الحكومة بتطبيقه في عام 2012، لتصبح الضرائب الخاصة على سيارات الهايبرد ما نسبته 55% بدلاً من 25% في حال شراء مركبة هايبرد من دون شطب مركبة قديمة، وفي حال شطب مركبة قديمة واستبدالها بهايبرد تصبح نسب الضريبة 40% بدلاً من 12.5%.
- فرض ضريبة خاصة على كل سيارة ركوب مستوردة وفقاً لوزنها، وذلك على النحو التالي:
  - 500 دينار على سيارات الركوب التي لا يتجاوز وزنها 1000 كغم.
  - 750 دينار على سيارات الركوب التي يتجاوز وزنها 1000 كغم ولا يزيد عن 1250 كغم.
  - 1000 دينار على سيارات الركوب التي يتجاوز وزنها 1250 كغم ولا يزيد عن 1500 كغم.
  - 1500 دينار على سيارات الركوب التي يتجاوز وزنها 1500 كغم.
- رفع الضريبة الخاصة على البنزين اوكتان 95 و98 لتصبح 30%.
- رفع الضريبة الخاصة على المشروبات الغازية لتصبح 20%.
- تخفيض رسوم نقل ملكية المركبات من شخص إلى شخص آخر، سواءً كان طبيعياً أو معنوياً (بإستثناء المركبات العمومية والزراعية والانشائية)، لتصبح على النحو التالي:

فئة المحرك CC	المركبات التي لا يتجاوز عمرها 10 سنوات		المركبات التي يتجاوز عمرها 10 سنوات	
	الرسم السابق	الرسم الحالي	الرسم السابق	الرسم الحالي
حتى 1500	50	40	40	30
أكبر من 1500 حتى 2000	100	80	80	60
أكبر من 2000	400	200	120	100

اتفاقيات المنح والقروض الخارجية

تشرين الأول

- التوقيع على اتفاقية قرض ميسر مقدمة من الحكومة الألمانية بقيمة 86 مليون يورو لدعم الموازنة العامة ودعم الإصلاحات الاقتصادية في الأردن، وذلك ضمن محضر المحادثات المتضمن تقديم منح وقروض ميسرة بقيمة 462.1 مليون يورو، لتمويل مشاريع تنموية ومنح لدعم اللاجئين السوريين.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 50 مليون يورو، لبرنامج دعم سيادة القانون في الأردن.
- التوقيع على عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع كل من المملكة العربية السعودية، دولة الامارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، والتي جاءت نتيجة لقمة مكة التي عقدت في شهر حزيران 2018، لمساعدة الاردن في مواجهة التحديات المالية والاقتصادية نتيجة لحالة عدم الاستقرار في المنطقة وتداعياتها السلبية على الاقتصاد الوطني، وذلك على النحو التالي، وحسب كل دولة:

  - المملكة العربية السعودية
    - اتفاقية منحة لدعم الميزانية في تمويل مشاريع وبرامج بقيمة 250 مليون دولار على مدى خمس سنوات لتمويل عدد من المشاريع التنموية في قانون الموازنة العامة.
  - دولة الامارات العربية المتحدة
    - تقديم وديعة في البنك المركزي الاردني بقيمة 333.3 مليون دولار.
    - تقديم منحة لدعم ميزانية الحكومة الاردنية بقيمة 250 مليون دولار على مدى خمس سنوات.
    - تقديم قرض تنموي للمشاريع الانمائية بقيمة 50 مليون دولار.
    - تقيم ضمانات للبنك الدولي بحد أقصى 200 مليون دولار.
  - دولة الكويت
    - تقديم وديعة في البنك المركزي الاردني بقيمة 500 مليون دولار بشروط تفضيلية.
    - تقديم برنامج اقراضي بقيمة 500 مليون دولار على مدى خمس سنوات بواقع 100 مليون دولار سنوياً ابتداءً من 2020/2019 لتمويل مشاريع رأسمالية/ تنموية في الموازنة العامة.

- اتفاقية لإعادة جدولة مديونية الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية على الأردن بقيمة 300.7 مليون دولار، وقد تضمنت الاتفاقية إعادة جدولة مديونية الصندوق على الحكومة الاردنية والتي لم يتم سدادها لغاية تاريخ 2018/12/31. ويبلغ عدد القروض المجدولة حوالي 17 قرضاً بقيمة إجمالية تبلغ 91.1 مليون دينار كويتي (ما يعادل 300.7 مليون دولار)، سيتم سدادها على مدى 40 عام، متضمنة فترة سماح تبلغ 15 سنة، وبسعر فائدة يبلغ 1%.

أيلول

- التوقيع على ثلاث اتفاقيات تمويل مقدمة من الحكومة الألمانية بقيمة 115 مليون يورو، وذلك لدعم قطاعي المياه والتعليم، منها منحة بقيمة 20 مليون يورو، ضمن التزامات الحكومة الالمانية بتقديم مساعدات جديدة للمملكة لعام 2018. وقروض ميسرة جداً بقيمة 95 مليون يورو، ضمن المساعدات التي التزمت بها المانيا للأردن في عام 2017.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة الصينية بقيمة 31.5 مليون دولار، لتمويل توسعة وإعادة تأهيل طريق السلط - العارضة.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية (USTDA) بقيمة 900 ألف دولار، لتطوير المدينة الذكية في عمان بالشراكة مع امانة عمان الكبرى.

آذار

- التوقيع على اتفاقيتي منحتين مقدمتين من الاتحاد الاوروبي بقيمة 20 مليون يورو، وذلك لدعم مشاريع ذات أولوية ضمن مساعدات الاتحاد الأوروبي المقررة للأردن لعام 2017، حيث تم تخصيص مبلغ المنحه الأولى (10 مليون يورو) لمشروع إجراءات تطوير التجارة الداعمه للنمو الاقتصادي الشامل. والمنحه الثانية، بنفس القيمة، خصصت لمشروع دعم إجراءات لتنفيذ أولويات الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي.

رابعاً: القطـــاع الخـارجـي

الخلاصة

- انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر آب من عام 2018 بنسبة 7.3% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 لتبلغ 453.6 مليون دينار. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2018، فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 2.9% مقارنه مع نفس الفترة من عام 2017 لتبلغ 3,555.1 مليون دينار.
- انخفضت المستوردات خلال شهر آب من عام 2018 بنسبة 5.1% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 لتبلغ 1,162.2 مليون دينار. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2018، فقد انخفضت المستوردات بنسبة 1.3% مقارنة مع نفس الفترة المماثلة من عام 2017 لتبلغ 9,414.1 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر آب من عام 2018 انخفاضاً نسبته 3.6% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 ليبلغ 708.6 مليون دينار. اما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2018، فقد انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 3.7% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2017 ليبلغ 5,859.0 مليون دينار.
- انخفضت مقبوضات السفر خلال شهر أيلول من عام 2018 بنسبة 7.2% مقارنة بذات الشهر من عام 2017 لتصل الى 320.4 مليون دينار. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018، فقد ارتفعت مقبوضات السفر بنسبة 12.4% مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2017، لتصل إلى 2,885.1 مليون دينار. فيما انخفضت مدفوعات السفر بنسبة 18.0% خلال شهر أيلول من عام 2018 مقارنة بذات الشهر من عام 2017 لتصل الى 71.2 مليون دينار. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018، فقد انخفضت مدفوعات السفر بنسبة 1.5% لتصل إلى 788.8 مليون دينار مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2017.
- انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر أيلول من عام 2018 بنسبة 1.9% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 ليصل إلى 206.2 مليون دينار. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018، فقد انخفض إجمالي حوالات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 1.4% مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2017 ليبلغ 1,950.4 مليون دينار.

- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 1,456.9 مليون دينار (10.4% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2018 مقارنة مع عجز مقداره 1,724.5 مليون دينار (12.8% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2017. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 11.4% من GDP خلال النصف الأول من عام 2018 مقارنة مع 14.2% من GDP خلال النصف الأول من عام 2017.
- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 381.6 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2018 مقارنة بحوالي 875.0 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2017.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية النصف الأول من عام 2018 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 31,069.3 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 29,350.3 مليون دينار في نهاية عام 2017.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 75.6 مليون دينار، وانخفاض المستوردات بمقدار 123.8 مليون دينار خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2018، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) انخفاضاً مقداره 48.2 مليون دينار مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2017 ليبلغ 12,405.2 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون الثاني - آب			
	2017	معدل النمو (%)	2018	معدل النمو (%)
	القيمة	2017/2016	القيمة	2018/2017
التجارة الخارجية	12,453.4	4.0	12,405.2	-0.4
الصادرات الكلية	3,455.3	-2.4	3,555.1	2.9
الصادرات الوطنية	2,915.5	-0.5	2,991.1	2.6
المعاد تصديره	539.8	-11.8	564.0	4.5
المستوردات	9,537.9	5.4	9,414.1	-1.3
الميزان التجاري	-6,082.6	10.5	-5,859.0	-3.7

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون الثاني - آب		
	2017	2018	معدل النمو (%)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	744.4	818.4	9.9
الهند	240.2	314.1	30.8
السعودية	376.3	312.6	-16.9
العراق	212.9	287.8	35.2
الكويت	161.6	119.9	-25.8
الإمارات	124.9	105.9	-15.2
اندونيسيا	72.2	66.8	-7.5
المستوردات			
السعودية	1149.0	1608.9	40.0
الصين	1,355.2	1,272.0	-6.1
الولايات المتحدة الأمريكية	1,000.7	821.7	-17.9
الإمارات	495.8	430.2	-13.2
ألمانيا	403.7	424.7	5.2
تركيا	333.6	352.7	5.7
إيطاليا	387.3	316.7	-18.2

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2018 ارتفاعاً نسبته 2.9% لتصل إلى 3,555.1 مليون دينار. وجاء ذلك نتيجة لارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 75.6 مليون دينار (2.6%) لتصل إلى 2,991.1 مليون دينار، وارتفاع السلع المعاد تصديرها بمقدار 123.8 مليون دينار (4.5%) لتصل إلى 564.0 مليون دينار.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2018 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2017، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع الصـــادرات من الملابس بمقدار 91.9 مليون دينار (12.6%) لتصـــل إلى 820.7 مليون دينار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 88.3% من إجمالي صادرات الملابس.
- ارتفاع الصـــادرات من الأسـمدة بمقدار 46.1 مليون دينار (56.6%) لتصـــل إلى 127.5 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند وتركيا والعراق على ما نسـبته 85.3% من إجمالي صـــادرات المملكة من هذه المنتجات على التوالي.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الثمانية شهور الأولى من عامي 2017 و2018، مليون دينار

	2017	2018	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**2,915.5**	**2,991.1**	**2.6**
الملابس	**728.8**	**820.7**	**12.6**
الولايات المتحدة الأمريكية	648.5	724.7	11.8
منتجات دوائية وصيدلية	**266.6**	**254.4**	**-4.6**
السعودية	67.6	51.0	-24.6
العراق	34.4	47.2	37.2
الجزائر	29.9	27.6	-7.7
الامارات	20.7	23.0	11.1
البوتاس	**218.5**	**245.6**	**12.4**
الهند	60.3	65.0	7.8
الصين	49.6	34.8	-29.8
ماليزيا	20.8	31.1	49.5
مصر	19.7	27.7	40.6
الفوسفات	**181.1**	**169.8**	**-6.2**
الهند	113.0	111.3	-1.5
اندونيسيا	45.4	42.6	-6.2
الخضروات	**170.9**	**145.0**	**-15.2**
السعودية	43.5	40.3	-7.4
الكويت	30.1	31.7	5.3
الامارات	32.5	27.3	-16.0
الأسمدة	**81.4**	**127.5**	**56.6**
الهند	17.5	73.1	317.7
تركيا	27.2	23.4	-14.0
العراق	19.1	12.2	-36.1
الفواكه والمكسرات	**86.3**	**86.1**	**-0.2**
الكويت	29.4	25.6	-12.9
السعودية	25.4	24.7	-2.8
الامارات	6.9	7.5	8.7
الورق والكرتون	**73.7**	**71.6**	**-2.8**
السعودية	35.2	25.9	-26.4
العراق	14.9	18.2	22.1
مصر	3.7	3.3	-10.8

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفاع الصادرات من البوتاس بمقدار 27.1 مليون دينار (12.4%) لتصل إلى 245.6 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند والصين وماليزيا ومصر على ما نسبته 64.6% من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس على التوالي.
- انخفاض الصادرات من الخضروات بمقدار 25.9 مليون دينار (15.2%) لتصل إلى 145.0 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والكويت والامارات على ما نسبته 68.5% من إجمالي صادرات المملكة من الخضروات على التوالي.
- انخفاض الصادرات من "المنتجات الدوائية والصيدلية " بمقدار 12.2 مليون دينار (4.6%)، لتصل إلى 254.4 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية العراق والجزائر والامارات على ما نسبته 58.5% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة على التوالي.
- انخفاض الصادرات من الفوسفات بمقدار 11.3 مليون دينار (6.2%) لتصل إلى 169.8 مليون دينار، وجاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض الكميات بنسبة 16.5% وارتفاع الأسعار بنسبة 12.4%. وقد استحوذت أسواق كل من الهند واندونيسيا على ما نسبته 90.6% من إجمالي صادرات المملكة من الفوسفات.

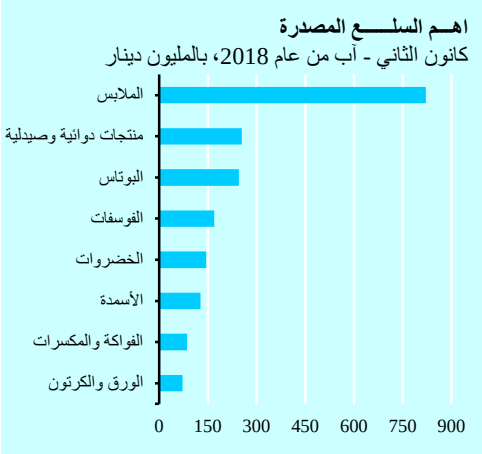

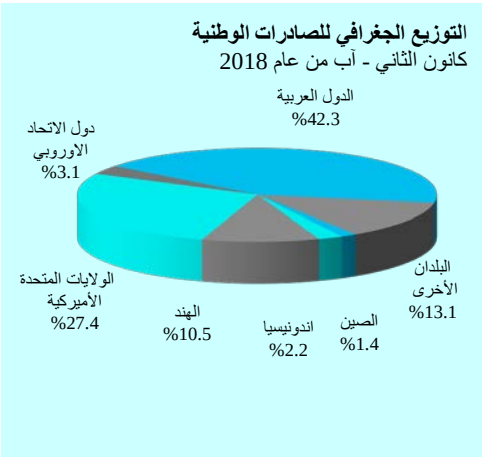

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والبوتاس والفوسفات والخضروات والأسمدة و"الفواكه والمكسرات" و"الورق والكرتون" خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2018 على ما نسبته 64.2% من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 62.0% خلال الفترة المماثلة من عام 2017. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والهند والسعودية والعراق والكويت والإمارات واندونيسيا على ما نسبته 67.7% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2018 مقابل 66.3% خلال الفترة المماثلة من عام 2017.

المستوردات السلعية

انخفضت مستوردات المملكة خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2018 بنسبة 1.3% لتصل إلى 9,414.1 مليون دينار، مقابل ارتفاع نسبته 5.4% خلال نفس الفترة من عام 2017.

اهم السلع المستوردة
كانون الثاني - آب من عام 2018، بالمليون دينار

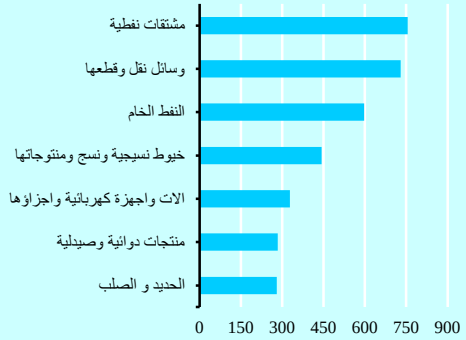

- **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2018 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2017، يلاحظ ما يلي:**

- انخفاض مستوردات المملكة من وسائل النقل وقطعها بمقدار 298.7 مليون دينار، (29.0%)، لتصل إلى 729.7 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان ما نسبته 54.5% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

- انخفاض مستوردات المملكة من "الآلات والأجهزة الكهربائية وأجزاؤها" 26.4 مليون دينار (7.4%)، لتصل إلى 328.3 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتركيا وإيطاليا ما نسبته 56.3% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- انخفاض مستوردات المملكة من "خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" بمقدار 1.8 مليون دينار (0.4%) لتصل إلى 442.5 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتايوان وتركيا ما نسبته 78.1% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 415.0 مليون دينار (121.8%) لتصل الى 755.8 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من السعودية والامارات ولاتفيا ما نسبته 76.5 من اجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.

أبرز المستوردات السلعية خلال الثمانية شهور الأولى من عامي 2017 و2018، مليون دينار

	2017	2018	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**9,537.9**	**9,414.1**	**-1.3**
مشتقات نفطية	**340.8**	**755.8**	**121.8**
السعودية	80.5	336.3	317.9
الإمارات	53.6	157.0	192.8
لاتفيا	0.0	84.6	-
وسائل النقل وقطعها	**1,028.4**	**729.7**	**-29.0**
الولايات المتحدة الأمريكية	235.7	169.6	-28.0
ألمانيا	121.5	117.6	-3.2
اليابان	184.8	110.7	-40.1
النفط الخام	**494.3**	**597.7**	**20.9**
السعودية	494.3	597.7	20.9
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**444.3**	**442.5**	**-0.4**
الصين	163.0	186.9	14.7
تايوان	139.5	118.2	-15.3
تركيا	45.8	40.5	-11.6
الآلات والأجهزة الكهربائية وأجزاؤها	**354.7**	**328.3**	**-7.4**
الصين	157.6	124.3	-21.1
تركيا	33.1	37.9	14.5
إيطاليا	27.8	22.6	-18.7
منتجات دوائية وصيدلية	**266.0**	**283.9**	**6.7**
المانيا	38.0	41.7	9.7
الولايات المتحدة الأمريكية	27.1	31.5	16.2
فرنسا	26.5	25.8	-2.6
الحديد والصلب	**207.9**	**279.7**	**34.5**
السعودية	18.2	98.5	441.2
الصين	54.6	38.7	-29.1
أوكرنيا	29.7	38.1	28.3

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفاع مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 103.4 مليون دينار (20.9%) لتصل إلى 597.7 مليون دينار، وذلك محصلة لانخفاض الكميات المستوردة بنسبة 14.0% وارتفاع أسعار النفط بنسبة 40.6% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2017. ويذكر بأن احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها بالكامل من المملكة العربية السعودية.

- ارتفاع مستوردات المملكة من الحديد والصلب بمقدار 71.8 مليون دينار (34.5%) لتصل الى 279.7 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والصين وأوكرانيا ما نسبته 62.7% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

التوزيع الجغرافي للمستوردات
كانون الثاني - آب من عام 2018

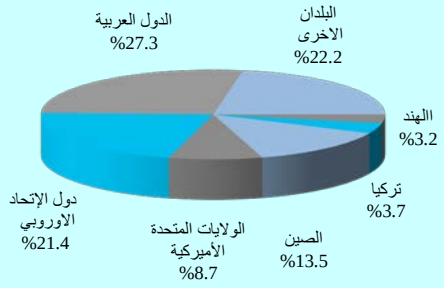

- وعليه، استحوذت المستوردات من "مشتقات نفطية" و"وسائل النقل وقطعها" والنفط الخام و"خيوط نسيجية ونسج ومنتجاتها" و"الآلات والأجهزة الكهربائية وأجزاؤها" و"منتجات دوائية وصيدلية" و"الحديد والصلب"، على ما نسبته 36.3% من إجمالي المستوردات خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2018 مقابل 32.9% خلال نفس الفترة من عام 2017. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأمريكية والإمارات وألمانيا وتركيا وإيطاليا خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2018 على ما نسبته 55.5% من إجمالي المستوردات مقابل 53.7% خلال نفس الفترة من عام 2017.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر آب من عام 2018 انخفاضاً مقداره 11.9 مليون دينار (20.4%) مقارنة بنفس الفترة من عام 2017 لتبلغ 46.5 مليون دينار. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2018 فقد شهدت السلع المعاد تصديرها ارتفاعاً مقداره 24.2 مليون دينار (4.5%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2017 لتبلغ 564.0 مليون دينار.

الميزان التجاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر آب من عام 2018 انخفاضاً مقداره 26.5 مليون دينار (3.6%) مقارنة بنفس الفترة من عام 2017 ليبلغ 708.6 مليون دينار. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2018 فقد شهد عجز الميزان التجاري انخفاضاً مقداره 223.6 مليون دينار (3.7%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2017 ليبلغ 5,859.0 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

انخفض إجمالي تحويلات العاملين في الخارج خلال شهر أيلول من عام 2018 بنسبة 1.9% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 ليبلغ 206.2 مليون دينار. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 فقد انخفض إجمالي تحويلات العاملين بنسبة 1.4% مقارنة بذات الفترة من عام 2017 ليصل إلى 1,950.4 مليون دينار.

الســفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال شهر أيلول من عام 2018 انخفاضاً مقداره 25.0 مليون دينار (7.2%) لتصل إلى 320.4 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 فقد ارتفعت مقبوضات السفر بنسبة 12.4% مقارنة بذات الفترة من عام 2017 لتصل إلى 2,885.1 مليون دينار.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر أيلول من عام 2018 انخفاضاً مقداره 15.6 مليون دينار (18.0%) لتصل إلى 71.2 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 فقد انخفضت مدفوعات السفر بنسبة 1.5% مقارنة بذات الفترة من عام 2017 لتصل إلى 788.8 مليون دينار.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام 2018 إلى ما يلي:

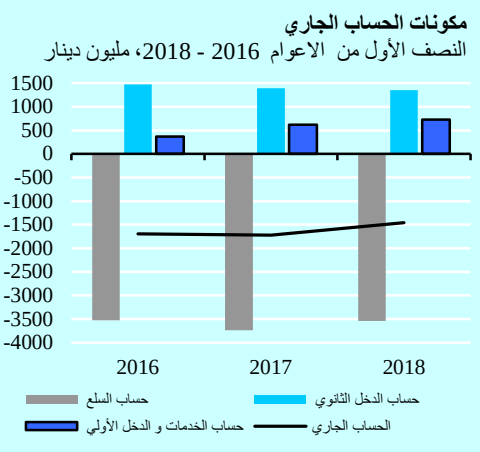

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 1,456.9 مليون دينار (10.4% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقدار 1,724.5 مليون دينار (12.8% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2017. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ 1,590.8 مليون دينار (11.4% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2018 مقارنة مع 1,902.3 مليون دينار (14.2% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2017. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:
  - انخفاض العجز في ميزان السلع للمملكة خلال النصف الأول من عام 2018 بمقدار 201.1 مليون دينار (5.4%) ليصل إلى 3,537.7 مليون دينار مقابل 3,738.8 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2017.
  - ارتفاع الوفر المسجل في حساب الخدمات مقارنة مع النصف الأول من عام 2017 بمقدار 105.2 مليون دينار ليبلغ 702.0 مليون دينار.
  - ارتفاع الوفر المسجل في حساب الدخل الاولي بمقدار 3.3 مليون دينار ليصل إلى 26.0 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2018 مقارنة مع وفر بلغ 22.7 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2017. ويعود ذلك بشكل رئيس لانخفاض العجز المسجل في صافي دخل الاستثمار بمقدار 7.4 مليون دينار، وانخفاض وفر صافي تعويضات العاملين بمقدار 4.1 مليون دينار.
  - انخفاض صافي وفر حساب الدخل الثانوي خلال النصف الأول من عام 2018 بمقدار 42.0 مليون دينار ليصل 1,352.8 مليون دينار مقابل وفر مقداره 1,394.8 مليون دينار خلال النصف المقابل من عام 2017. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 43.9 مليون دينار ليبلغ نحو 133.9 مليون دينار، وارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 1.9 مليون دينار ليصل إلى 1,218.9 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال النصف الأول من عام 2018 تدفقاً للداخل بمقدار 27.5 مليون دينار مقابل تدفقاً للداخل بنحو 11.0 مليون دينار خلال النصف المقابل من عام 2017. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 1,745.6 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 1,413.6 خلال النصف الأول من عام 2017، ومن أبرز التطورات التي أسهمت في ذلك ما يلي:

  - تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 381.6 مليون دينار، مقارنة مع 875.0 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2017.
  - تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للخارج مقداره 98.1 مليون دينار، بالمقارنة مع تدفق للخارج مقداره 12.7 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2017.
  - تسجيل صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 478.0 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج مقداره 376.2 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2017.
  - انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 984.1 مليون دينار، بالمقارنة مع انخفاض مقداره 927.5 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2017.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية النصف الأول من عام 2018 التزاماً نحو الخارج بلغ 31,069.3 مليون دينار مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2017 والبالغ 29,350.3 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- انخفاض رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية النصف الأول من عام 2018 بمقدار 1,655.2 مليون دينار ليصل إلى 17,039.8 مليون دينار. ويعود ذلك بشكل رئيس إلى انخفاض النقد والودائع للبنوك المرخصة في الخارج بمقدار 643.7 مليون دينار، وانخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 1,048.3 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية النصف الأول من عام 2018 بمقدار 63.8 مليون دينار ليصل إلى 48,109.1 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:
  - ارتفاع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 406.0 مليون دينار ليبلغ 24,723.8 مليون دينار.
  - انخفاض الرصيد القائم لتسهيلات صندوق النقد الدولي للأردن بمقدار 181.4 مليون دينار ليصل إلى 720.0 مليون دينار.
  - انخفاض رصيد استثمارات الحافظة بمقدار 82.1 مليون دينار لتبلغ 8,127.7 مليون دينار.
  - انخفاض رصيد القروض لدى الحكومة العامة بمقدار 68.6 مليون دينار، ليبلغ 4,160.3 مليون دينار.
  - انخفاض رصيد الائتمان التجاري الممنوح للمقيمين في المملكة بمقدار 50.1 مليون دينار ليصل الى 782.6 مليون دينار.
  - انخفاض رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 2.4 مليون دينار لتبلغ 7,570.7 مليون دينار (انخفاضها بمقدار 39.3 مليون دينار للبنك المركزي، وارتفاعها بمقدار 36.9 مليون دينار للبنوك المرخصة).